Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 10, Issue 1 (2026) • P: 51 - 34
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

Partnerships between the Private Sector and Higher Education Institutions in Promoting Innovation and Achieving the Sustainable Development Goals in Syria during the Period (2024–2025): A Case Study

Dr. Khalel Alhamo Al-Hamdan*[1], Dr. Rami Mustafa Khatib[1], Dr. Salwa Mohamed Al-Hussein[2]

[1]University of Aleppo | Syria

[2]University of Furat | Syria

Received: 27/09/2025

Revised: 09/10/2025

Accepted: 02/11/2025

Published: 30/01/2026

* Corresponding author: dr.khalelhamdan@gmail.com

Citation: Al-Hamdan, KH. A., Hatib, R. M., & Al-Hussein, S. M. (2026). Partnerships between the Private Sector and Higher Education Institutions in Promoting Innovation and Achieving the Sustainable Development Goals in Syria during the Period (2024–2025): A Case Study. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 10*(1), 34 – 51. https://doi.org/10.26389/AJSRP.D290925

2026 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aimed to identify the reality of partnerships between the private sector and higher education institutions in Syria in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs), through an applied case study that examined models of collaboration between the two sectors. It also sought to determine the role of these partnerships in promoting sustainable development, the challenges they face, and the appropriate solutions to overcome them, in addition to exploring ways to enhance cooperation between both parties to achieve better outcomes in research and development. The study adopted a mixed-methods approach (quantitative and qualitative), relying on a questionnaire and semi-structured interviews as data collection tools. The sample consisted of 100 participants working in higher education institutions and the private sector. The results indicated that the overall status of partnerships between the private sector and higher education institutions in achieving the SDGs was at a moderate level, while their role in promoting sustainable development was high. The most significant challenge facing these partnerships was the lack of funding and financial support (100%), whereas the least reported challenge was the misalignment of goals between the two parties (10%). The most effective proposed solution was to enhance practical training and cooperative education programs (100%), while the least emphasized solution was launching awareness campaigns on the importance of partnerships (10%). The most effective means of strengthening cooperation between the two parties was the establishment of joint research centers between universities and the private sector (70%), compared to (20%) for launching joint business incubators and innovation accelerators.

Keywords: Partnerships, private sector, higher education institutions, Innovation, sustainable development.

الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تعزيز الابتكار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سوريا خلال الفترة (2024–2025): دراسة حالة

الدكتور/ خليل الحمو الحمدان*[1]، الدكتور/ رامي مصطفى خطيب[1]، الدكتورة/ سلوى محمد الحسين[2]

[1]جامعة حلب | سوريا

[2]جامعة الفرات | سوريا

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في سوريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال دراسة حالة تطبيقية تناولت نماذج التعاون بين الجانبين. كما هدفت إلى تحديد دور هذه الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة، والتحديات التي تواجهها، والحلول المناسبة للتغلب عليها، إضافةً إلى استكشاف سبل تعزيز التعاون بين الطرفين لتحقيق نتائج أفضل في مجالات البحث والتطوير .استخدمت الدراسة المنهج المختلط (الكمّي والكيفي)، بالاعتماد على أداتي الاستبانة والمقابلة شبه المنظمة، وشملت عينة مكونة من (100) فرد من العاملين في مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص .أظهرت النتائج أن واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كان بدرجة متوسطة، في حين كان دورها في تحقيق التنمية المستدامة بدرجة مرتفعة. وتبيّن أن أكثر التحديات التي تواجه هذه الشراكات تمثلت في نقص التمويل والدعم المالي بنسبة (100%)، بينما كان أقلها عدم توافق الأهداف بين الطرفين بنسبة (10%). كما أشارت النتائج إلى أن أبرز الحلول المقترحة هي تعزيز التدريب العملي وبرامج التعليم التعاوني بنسبة (100%)، في حين كان إطلاق حملات توعية بأهمية الشراكات الأقل ترجيحًا بنسبة (10%). أما السبل الأكثر فعالية لتعزيز التعاون بين الطرفين فتمثلت في تأسيس مراكز بحثية مشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص بنسبة (70%)، مقابل (20%) لخيار إطلاق حاضنات أعمال ومسرعات ابتكار مشتركة.

الكلمات المفتاحيَّة: الشراكات، القطاع الخاص، مؤسسات التعليم العالي، الابتكار، التنمية المستدامة.

1- مقدّمةٌ:

تعتبر الحرب السورية من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيداً وتأثيراً في العالم المعاصر. بدأت في عام 2011 كجزء من موجة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت العديد من الدول العربية، لكنها سرعان ما تحولت إلى صراع مسلح شامل. أدت الحرب إلى تدمير البنية التحتية، وتشريد الملايين، وزيادة الفقر والبطالة. في ظل هذه الظروف، تبرز أهمية الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي كوسيلة لتعزيز جهود إعادة الإعمار والتنمية المستدامة. يمكن لمؤسسات التعليم العالي أن تلعب دورًا محوريًا في تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات اللازمة لبناء مستقبل أفضل. كما أن القطاع الخاص يمتلك القدرة على الاستثمار في التعليم وتوفير الفرص التدريبية التي تتماشى مع احتياجات السوق. إن تعزيز هذه الشراكات في سياق الحرب السورية يمكن أن يسهم في إعادة بناء المجتمع وتحقيق الاستقرار، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلاد.

تُعتبر الشراكة بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي من الأدوات الفعّالة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصةً في السياقات التي تواجه تحديات كبيرة مثل ظرف الحرب السورية. وتأتي هذه الدراسة لتسلّط الضوء على دور هذه الشراكات في تعزيز الابتكار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سوريا خلال الفترة (2024–2025)، من خلال تحليل نماذج التعاون القائمة بين الجامعات والقطاع الخاص في ظلّ ظروف اقتصادية واجتماعية استثنائية تتيح هذه الشراكات تبادل الخبرات والمعرفة، مما يُعزز جودة التعليم ويجعل المناهج الدراسية أكثر توافقًا مع احتياجات سوق العمل. من خلال تعاون القطاع الخاص، يمكن لمؤسسات التعليم العالي الحصول على موارد مالية وتقنية تسهم في تطوير برامجها التعليمية (أبو زيد، 2021. ص. 123).

علاوة على ذلك، تسهم هذه الشراكات في توفير فرص التدريب العملي للطلاب، مما يُعزز من قابليتهم للتوظيف. كما يُمكن أن تساهم في تطوير المشاريع البحثية التي تُعالج القضايا المحلية، مما يُعزز من دور الجامعات كمراكز للابتكار. في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها سورية، يُعتبر تعزيز هذه الشراكات خطوة ضرورية نحو بناء مستقبل مستدام ومزدهر (العبيدي، 2023، ص. 154).

تشير الدراسات إلى أن الحروب تؤدي إلى تدهور كبير في النظام التعليمي، حيث تفيد التقارير بأن حوالي 80% من المدارس في سوريا تعرضت للتدمير أو التضرر. كما أظهرت الأبحاث أن التعليم الجيد يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مما يجعل إعادة بناء النظام التعليمي أمراً حيوياً (الأسود، 2022. ص. 134). وفقاً لمنظمة اليونيسف، فقد فُقدّ نحو 2.1 مليون طفل سوري فرصة التعليم بسبب النزاع. وعلاوة على ذلك، تشير التقارير إلى أن التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم يمكن أن يوفر فرص تدريب وتعليم ملائمة لسوق العمل. ومن ثم، يُعَدُّ تعزيز هذه الشراكات أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد الحرب (Brown. 2023).

تُعَدُّ الحرب السورية واحدة من أكثر الصراعات تعقيدًا وتأثيرًا على المستويين الإقليمي والدولي، حيث خلفت آثاراً مدمرة على جميع جوانب الحياة في البلاد. تدهورت البنية التحتية بشكل ملحوظ، وانهار النظام التعليمي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل كبير. تمثل هذه الظروف تحديات رئيسية أمام جهود إعادة البناء والتنمية المستدامة. في ظل هذه الأوضاع، تهدف الدراسة إلى استكشاف كيفية تعزيز الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لدعم التعافي والتنمية في سوريا بعد الحرب.

مشكلةُ الدراسَةِ:

تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات الكبيرة التي تواجهها سوريا بعد الحرب، بما في ذلك تدهور البنية التحتية، وانهيار النظام التعليمي، وارتفاع معدلات الفقر. إذ تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على قدرة المجتمع على إعادة البناء وتحقيق التنمية المستدامة، وتتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بسبب النزوح الجماعي وغياب الاستقرار السياسي. بالتالي تحديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي، حيث يواجه الطرفان صعوبات في التنسيق والتعاون الفعّال.

من خلال ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما دور الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تعزيز الابتكار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في سوريا خلال الفترة (2024–2025)؟ وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، على النحو الآتي: ما واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في سوريا؟ ما دور هذه الشراكات في تعزيز الابتكار داخل مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص؟ إلى أي مدى تسهم الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سوريا خلال الفترة (2024–2025)؟ ما أبرز التحديات التي تواجه هذه الشراكات في البيئة السورية؟ ما الحلول المقترحة للتغلب على التحديات التي تعيق الشراكات بين القطاعين؟ كيف يمكن تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لتحقيق نتائج أفضل في مجالات البحث والتطوير والابتكار؟

"أهداف الدراسة": تهدف الدراسة إلى:

1. تحليل الواقع الراهن للشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في سوريا خلال الفترة (2024–2025)، واستكشاف السبل الممكنة لتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. التعرّف على واقع هذه الشراكات ودورها في تعزيز الابتكار داخل مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، بما يسهم في تطوير البحث العلمي وتحسين مخرجات التعليم.
3. تحديد مدى إسهام الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سوريا، من خلال ربط التعليم بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل .رصد أبرز التحديات والعوائق التي تواجه تفعيل الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في بيئة ما بعد الحرب السورية.
4. اقتراح الحلول والإجراءات المناسبة للتغلب على التحديات التي تحدّ من فعالية هذه الشراكات في مجالي الابتكار والتنمية المستدامة.
5. تحليل آليات تعزيز التعاون البحثي والتطبيقي بين الجامعات والقطاع الخاص بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل في مجالات الابتكار والتطوير التكنولوجي.

فرضيات الدراسة: تُمكن فرضيات البحث فيما يلي:

1. ما واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
2. ما دور الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
3. ما التحديات الرئيسية التي تواجهكم في الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي؟
4. ما الحلول المناسبة للتغلب على التحديات التي تواجهكم في الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي؟
5. كيف يمكن تعزيز التعاون بين الطرفين (القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي) لتحقيق نتائج أفضل في البحث والتطوير؟

أهمية الدراسة:

تعتبر الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في سوريا من العوامل الرئيسية التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يتطلب دراسة معمقة لفهم آثارها وتحدياتها.

- "الأهميةُ النظريةُ:

1. تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول دور الشراكات بين القطاعين في سياقات مختلفة، مع التركيز على البيئة السورية.
2. تساعد النتائج في ابتكار نماذج نظرية توضح العلاقة الديناميكية بين التعليم والاقتصاد.
3. توفّر الدراسة إطاراً لفهم العوامل التي تعزز أو تعيق التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي.

- "الأهميةُ التطبيقيةُ":

1. تقدم الدراسة رؤى عملية لصناع القرار لتطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز الشراكات.
2. تساعد في تصميم برامج تعليمية تتماشى مع احتياجات سوق العمل، مما يساهم في زيادة فرص العمل.
3. تسهم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة من خلال تحسين جودة التعليم وتطوير المهارات.

الدراسات السابقة:

1. دراسة العلي (2022) عنوان الدراسة: " تقييم الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

Evaluation of Partnerships between the Private Sector and Higher Education Institutions in Achieving the Sustainable Development Goals

وهدفت الدراسة إلى استكشاف فعالية الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تعزيز التنمية المستدامة. تكونت العينة من 100 مشارك من مؤسسات تعليمية وشركات خاصة في مدينة معينة. استخدمت الدراسة استبانة تحتوي على 30 بنداً موزعة على خمسة أبعاد، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج أن الشراكات تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أشار 75% من المشاركين إلى تحسينات ملحوظة في الأداء الأكاديمي والمشاريع المجتمعية.

2. دراسة محمد (2023) عنوان الدراسة:" دور القطاع الخاص في تعزيز الابتكار من خلال الشراكات مع مؤسسات التعليم العالي".

The Role of the Private Sector in Fostering Innovation through Partnerships with Higher Education Institutions

وهدفت الدراسة إلى تحليل دور القطاع الخاص في تعزيز الابتكار بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي. تكونت العينة من 50 مؤسسة تعليمية و50 شركة خاصة. استخدمت الدراسة مقابلات شبه منظمة مع القائمين على الشراكات، واعتمدت المنهج النوعي. أظهرت النتائج أن 80% من المشاركين يرون أن الشراكات أدت إلى تحسين الابتكار وتطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع احتياجات السوق.

3. دراسة حسن(2024) عنوان الدراسة: " الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي: تأثيرها على التنمية المستدامة".

The Impact of Private Sector–Higher Education Partnerships on Achieving Sustainable Development؟

و"تناولت الدراسة تأثير الشراكات على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع. تكونت العينة من 200 مشارك من طلاب وأكاديميين وموظفين في القطاع الخاص. استخدمت الدراسة استبانة تتضمن مقاييس ليكرت، واعتمدت المنهج المختلط (كمّي ونوعي). أظهرت النتائج أن 70% من المشاركين أكدوا أن الشراكات تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، مع تأثير إيجابي على الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية".

الدراسات الأجنبية:

1. "دراسة سميث، جون (2021) (John Smith) عنوان الدراسة: "The Role of Private Sector Partnerships in Sustainable Development Goals"

"دور الشراكات بين القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة": "استهدفت الدراسة تحليل دور الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تكونت العينة من 150 مشاركاً من مؤسسات تعليمية وشركات في الولايات المتحدة. استخدمت الدراسة استبانة تحتوي على 35 بنداً، واعتمدت المنهج الكمي. أظهرت النتائج أن 78% من المشاركين يرون أن الشراكات تعزز من الابتكار المستدام وتساهم في تطوير مهارات الطلاب".

2. "دراسة جونسن، إيميلي (2022) (Emily Johnson) عنوان الدراسة: "Innovative Collaborations Between Higher Education Institutions and Industry"

"التعاونات المبتكرة بين مؤسسات التعليم العالي والصناعة": "هدفت إلى دراسة كيف تسهم الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية في تعزيز الابتكار. تكونت العينة من 60 جامعة و60 شركة خاصة في أوروبا. استخدمت الدراسة مقابلات نوعية مع المسئولين عن الشراكات، واعتمدت المنهج النوعي. أظهرت النتائج أن 85% من المشاركين أكدوا أن التعاون أدى إلى تطوير منتجات جديدة وتحسين جودة التعليم".

3. "دراسة براون، ميشيل (2023) (Michael Brown) عنوان الدراسة: "Impact of Public-Private Partnerships on Educational Innovation"

"أثر الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الابتكار في التعليم": فقد هدفت إلى تقييم تأثير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على الابتكار في التعليم. تكونت العينة من 250 مشاركاً من طلاب وأكاديميين ومديري شركات في أستراليا. استخدمت الدراسة استبانة تتضمن مقاييس ليكرت، واعتمدت المنهج المختلط (كمّي ونوعي). أظهرت النتائج أن 74% من المشاركين رأوا أن هذه الشراكات تعزز من الابتكار وتساهم في تحقيق نتائج إيجابية في مجال التعليم".

تعقيب بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: تشير الدراسات السابقة إلى أن الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي ركزت غالبًا على قضايا التوظيف والابتكار ونقل التكنولوجيا، بينما قلّما تناولت دور هذه الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة مباشرة. كما أن معظم الأدبيات اتسمت بالاعتماد على منهجيات وصفية وبعينات محدودة لا تجمع بين وجهات نظر مختلف الأطراف، في المقابل، جاءت الدراسة الحالية لتسد فجوة علمية واضحة من خلال اعتمادها المنهج المختلط ودمجها بين المقابلات والاستبيانات لعينة من القطاعين العام والأكاديمي، إلى جانب قياسها للتحديات والحلول. وإبراز الأولويات العملية، مثل إنشاء مراكز بحثية مشتركة وتفعيل برامج التدريب التعاوني، بما يربط نتائج البحث باحتياجات السوق السوري. في تقديم إطار أكثر تكاملًا يمكن أن يدعم صناع القرار ويعزز فعالية الشراكات في خدمة التنمية المستدامة.

مفاهيمُ الدراسة":

الشراكات:

الشراكة: تعني التعاون أو المشاركة بين طرفين أو أكثر لتحقيق هدف مشترك (مجمع اللغة العربية، 2024، ص. 126).

شراكة تعليمية: تشير إلى العلاقة التعاونية بين مؤسسات التعليم العالي والشركات الخاصة، حيث تُصمم البرامج التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل من خلال تبادل المعرفة والخبرات(الأسود، 2022، ص. 186).

إجرائيّاً:

هي التعاون بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في سوريا، والذي يتضمن تبادل الموارد والخبرات لتحقيق أهداف مشتركة في مجال التعليم والتنمية المستدامة.

التنمية المستدامة:

التنمية: تعني النمو والتقدم، بينما المستدامة تشير إلى الاستمرارية دون الإضرار بالموارد (مجمع اللغة العربية، 2024، ص. 144).

التنمية المستدامة الاقتصادية: هي النمو الاقتصادي الذي يلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، مما يضمن استمرارية التنمية على المدى الطويل (المهدي، 2021، ص. 176).

التنمية المستدامة الاجتماعية: تعني تعزيز العدالة الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة لجميع الأفراد دون تمييز، مع التركيز على توفير الفرص المتساوية للجميع (الأسود، 2022، ص. 145).

إجرائيّاً:

هي العملية التي تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتعزيز المهارات في سوريا، بما يساهم في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الابتكار:

الابتكار: يعني التجديد أو الإبداع في الأفكار أو الطرق، مما يؤدي إلى تحسين أو تطوير شيء جديد (مجمع اللغة العربية، 2024، ص. 189).

ابتكار تقني: هو تطوير تكنولوجيا جديدة أو تحسين تكنولوجيا قائمة، مما يسهم في تحقيق كفاءة أعلى وزيادة الإنتاجية في مختلف المجالات (النجار، 2022، ص. 89).

ابتكار إداري: يشير إلى إدخال أساليب جديدة في الإدارة، بهدف تحسين الأداء المؤسسي وزيادة فعالية العمليات التنظيمية.

ابتكار تعليمي: يعني استخدام أساليب جديدة في التعليم والتعلم، مما يسهم في تحسين التجربة التعليمية وتعزيز تفاعل الطلاب مع المحتوى (الحسيني، 2023، ص. 188).

إجرائيّاً:

هو استخدام أساليب وتقنيات جديدة في التعليم والتدريب من قبل مؤسسات التعليم العالي والشركات الخاصة لتعزيز جودة التعليم وتطوير المهارات.

2- الإطارُ النظري والدّراساتُ السابقةُ:

أهمية الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة:

تعتبر الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث تدمج بين المعرفة الأكاديمية والخبرات العملية. من خلال التعاون، يتم تطوير برامج تعليمية تتماشى مع احتياجات سوق العمل، مما يعزز من كفاءة الخريجين. تسهم هذه الشراكات في تعزيز الابتكار، حيث يتم تبادل الأفكار والممارسات الرائدة. كما توفر الشركات الدعم المالي والموارد اللازمة لمشاريع البحث والتطوير، مما يعزز من جودة التعليم والتدريب (Garcia. 2019). بالإضافة إلى ذلك، تساعد الشراكات في تحسين المهارات اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. من خلال تعزيز العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص التعليمية، تسهم هذه الشراكات في تقليل الفجوات بين الفئات المختلفة. وبالتالي، تلعب الشراكات دوراً محورياً في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، مما يضمن مستقبلاً مستداماً للأجيال القادمة (النجار، 2022، ص. 198).

نماذج الشراكات بين القطاعين:

تتعدد نماذج الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي، وكل نموذج يهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة تعود بالنفع على كلا الطرفين والمجتمع. إليك تفاصيل بعض هذه النماذج:

أ- برامج التدريب المهني المشترك:

تعد هذه البرامج من أبرز نماذج الشراكات، حيث تتعاون الشركات مع الجامعات لتطوير دورات تدريبية تتماشى مع احتياجات سوق العمل. يتم تصميم هذه البرامج لتزويد الطلاب بالمهارات العملية الضرورية، مما يسهل عليهم الاندماج في سوق العمل بعد التخرج (السعيد، 2023).

ب- مشاريع البحث والتطوير المشتركة:

تعمل الشركات والمؤسسات الأكاديمية معاً على مشاريع بحثية تستهدف حل مشكلات معينة أو تطوير تقنيات جديدة. يسهم هذا التعاون في تعزيز الابتكار ويسمح للطلاب والباحثين بالتفاعل مع التحديات الحقيقية التي تواجه الصناعة (العلي، 2022).

ت- الشراكات الاستراتيجية:

تشمل هذه الشراكات إنشاء مراكز أبحاث مشتركة أو مختبرات متخصصة. تعمل المؤسسات الأكاديمية على تقديم المعرفة العلمية، بينما تسهم الشركات بتوفير الموارد المالية والتقنية. هذا النموذج يعزز من القدرة على إجراء أبحاث متقدمة ويزيد من فرص الابتكار (القاضي، 2023).

ث- المبادرات المجتمعية:

تتضمن هذه الشراكات تمويل الشركات لمشاريع تعليمية أو بيئية، مما يعزز من المسؤولية الاجتماعية. على سبيل المثال، يمكن أن تدعم الشركات تطوير البرامج التعليمية في المدارس المحلية أو المبادرات البيئية التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة في المجتمع (الزهراء، 2021).

ج- التعاون في تطوير المناهج:

يعمل القطاع الخاص مع مؤسسات التعليم العالي على تطوير مناهج دراسية تتماشى مع الاتجاهات الحالية في الصناعة. هذا التعاون يضمن أن الطلاب يتلقون تعليمًا حديثاً ومتوافقاً مع احتياجات السوق، مما يزيد من فرص توظيفهم(Smith, 2021).

ح- الاستشارات والخدمات المهنية:

تتعاون الشركات مع الجامعات لتقديم استشارات وخدمات مهنية في مجالات محددة. يمكن أن تتضمن هذه الشراكات تقديم ورش عمل، ندوات، أو دورات تعليمية متخصصة، مما يساهم في تعزيز المهارات والمعرفة لدى الطلاب.

وبالتالي تساعد هذه النماذج في تعزيز الابتكار وتوفير فرص تعليمية متميزة، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. الشراكات بين القطاعين تعزز من قدرة المؤسسات التعليمية على الاستجابة لاحتياجات السوق وتدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع (الجندي، 2022).

" التحديات التي تواجه الشراكات بين القطاعين":

تواجه الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي عدة تحديات تعيق تحقيق أهدافها بشكل فعّال. من أبرز هذه التحديات هو اختلاف الأهداف والرؤى، حيث قد تسعى الشركات لتحقيق أرباح سريعة، بينما تركز المؤسسات الأكاديمية على التعليم والبحث العلمي. كما أن نقص التمويل يعد عائقًا رئيسياً، حيث تحتاج الشراكات إلى موارد مالية كافية لتطوير المشاريع وتحقيق النتائج المرجوة (أبو زيد، 2021، ص. 177).

بالإضافة إلى ذلك، هناك صعوبة في التنسيق والتواصل بين الأطراف، مما يمكن أن يؤدي إلى سوء الفهم أو عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات. كما أن تغيير المتطلبات السوقية بشكل مستمر يمثل تحديًا، حيث قد تتطلب الظروف المتغيرة تحديث المناهج والبرامج بشكل دوري، مما يضع ضغطاً إضافياً على الشراكات (Williams. 2021. P. 154).

أيضاً، تواجه الشراكات مقاومة داخلية من بعض الأكاديميين أو الموظفين في الشركات، الذين قد يرون في الشراكة تهديدًا لأساليب العمل التقليدية. أخيراً، يتطلب بناء الثقة بين الشركاء وقتًا وجهدًا، مما قد يؤخر بدء المشاريع الفعلية. التغلب على هذه التحديات يتطلب استراتيجية واضحة وتواصل مستمر لضمان تحقيق الفائدة لجميع الأطراف المعنية (الحميدي، 2020، ص. 143).

الشراكات ودعم البحث والتطوير:

تعتبر الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي محورية في تعزيز البحث والتطوير، حيث تتيح تبادل المعرفة والخبرات بين الطرفين. من خلال هذه الشراكات، يمكن للجامعات الوصول إلى موارد مالية وتقنية تسهم في تنفيذ مشاريع بحثية معقدة. الشركات، بدورها، تستفيد من الابتكارات والأفكار الجديدة التي تخرج من الأبحاث الأكاديمية، مما يعزز قدرتها التنافسية في السوق (Taylor, 2022. P. 45).

تساهم الشراكات أيضًا في توفير بيئة ملائمة للابتكار، حيث يجتمع الباحثون والمهنيون لمناقشة التحديات الحالية وتطوير حلول فعالة. هذه التفاعلات تساهم في تسريع عملية الابتكار، إذ يتم اختبار الأفكار الجديدة في بيئات عملية، ما يؤدي إلى نتائج ملموسة تسهم في تحسين المنتجات والخدمات(الحميدي، 2020، ص. 88).

علاوة على ذلك، تدعم هذه الشراكات تطوير مهارات الطلاب من خلال إشراكهم في مشاريع بحثية حقيقية، مما يعزز من فرص توظيفهم بعد التخرج. بفضل هذه التعاونات، يتمكن القطاع الخاص من الاستفادة من العقول الشابة والمبتكرة، بينما تحقق المؤسسات الأكاديمية أهدافها في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى تحقيق فوائد متبادلة تعود بالنفع على المجتمع ككل (ابو زيد، 2021، ص. 98).

3- المنهجية

"منهج الدراسة":

" اعتمدَ على المنهجِ المختلط، وهو أسلوب بحثي يجمع بين البحث الكمي والبحث الكيفي، مما يوفر فهماً شاملاً للظواهر المعقدة. يعتمد على جمع البيانات العددية وتحليلها إحصائيًا، بالإضافة إلى جمع البيانات غير العددية مثل المقابلات. يتميز بتوازن بين الموضوعية والذاتية، مما يعزز مصداقية النتائج. في سياق الشراكات بين القطاعين، يمكن أن يكشف هذا المنهج عن تأثير التعاون على البحث والتطوير. يوفر رؤية معمقة حول كيفية تحسين الابتكار والعلاقات بين المؤسسات الأكاديمية والشركات (علي، 2020، ص. 165)".

تم اختيار المنهج المختلط في هذه الدراسة نظراً لتنوع أبعاد موضوعها وتعدد مصادر بياناتها، إذ يتطلب تحليل واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تعزيز الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة في سوريا خلال الفترة (2024–2025) الجمع بين البيانات الكمية التي تقيس الاتجاهات والميول، والبيانات الكيفية التي تفسّرها وتكشف عن أبعادها العميقة، فالجانب الكمي يُمكّن من تحديد درجة واقع الشراكات والتحديات والحلول المقترحة من خلال تحليل استجابات العينة على بنود الاستبانة، في حين يتيح الجانب الكيفي عبر المقابلات شبه المنظمة فهماً أعمق لآراء صُنّاع القرار والمشاركين في الشراكات، مما يعزز مصداقية النتائج ويحقق التكامل بين التحليل الإحصائي والتفسير الواقعي، لذلك يُعد هذا المنهج الأنسب لطبيعة المشكلة البحثية التي تتضمن تفاعلاً بين العوامل التعليمية والاقتصادية والاجتماعية، ويتطلب فهماً كمياً وإدراكاً نوعياً متكاملاً

كما شمل الجانب النوعي من المنهج المقابلات شبه المنظمة التي أُجريت مع (10) من صُنّاع القرار في مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص، بهدف تعميق الفهم حول التحديات والفرص المرتبطة بالشراكات بين الطرفين. وتتم تحليل بيانات المقابلات باستخدام منهج التحليل الموضوعي (Thematic Analysis)، من خلال تصنيف الإجابات ضمن محاور رئيسة تمثل الأسئلة المفتوحة، ثم تحويلها إلى تكرارات ونسب مئوية لقياس درجة شيوع كل فكرة، وعُرضت نتائجها في الجداول (9–11).

وقد ساهم هذا التحليل في دمج النتائج النوعية مع النتائج الكمية المستخلصة من الاستبانة، بما يحقق التكامل المنهجي ويعزز مصداقية النتائج.

" مجتمع الدراسة وعينتها:

" يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأفراد والمؤسسات المعنية بالشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي. ويشمل ذلك الأكاديميين، الباحثين، ومديري الشركات، بالإضافة إلى صانعي السياسات. يوفر هذا المجتمع نظرة شاملة على كيفية تأثير هذه الشراكات على مختلف جوانب البحث والتطوير. أما عينة الدراسة، فقد تم اختيارها لتكون ممثلة لمجموعة متنوعة من الأكاديميين والمهنيين في القطاع الخاص. تتكون العينة من 100 مشارك، حيث تم تقسيمها إلى فئتين متساويتين، تضم كل منهما 50 فرداً: الأولى من الأفراد في القطاع الخاص، والثانية من الأفراد في مؤسسات التعليم العالي. تشمل العينة أيضًا تنوعًا في سنوات الخبرة، حيث ينتمي 46 مشاركاً إلى ذوي سنوات الخبرة التي لا تتجاوز 10 سنوات، بينما ينتمي 54 مشاركاً إلى ذوي خبرة تزيد عن 10 سنوات".

أداة الدراسة:

الأداة الأولى: الاستبانة: تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه الدراسة، وذلك لمناسبتها مع طبيعة الدراسة وأهدافها، ومنهجها وأسئلتها وفرضياتها، وقد تم إعداد الاستبانة بعد الاطلاع ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، بحيث تكونت الاستبانة في صورتها الأولية من استمارة بيانات تتضمن متغيرات الدراسة وبنود الاستبانة وعددها (25) بنداً موزعة ضمن محورين رئيسين وأربعة أبعاد للمحور الأول.

مبررات اختيار أداة الاستبانة: تم اختيار أداة الاستبانة نظراً لقدرتها على قياس آراء عدد كبير من المشاركين بطريقة منظمة وقابلة للتحليل الإحصائي، بما يتناسب مع المنهج الكمي المعتمد في الدراسة، كما تتيح الاستبانة جمع بيانات كمية دقيقة حول واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي، ومستوى الابتكار، والتحديات والحلول، مما يمكّن الباحثون من استخلاص مؤشرات كمية تدعم تحليل الاتجاهات العامة، إضافةً إلى ذلك، فإن طبيعة متغيرات الدراسة (التعاون – النتائج – الابتكار والتطوير – التنمية المستدامة) تتطلب قياساً رقمياً موضوعياً لمدى توافرها من وجهة نظر عينة الدراسة، وهو ما توفره أداة الاستبانة بكفاءة.

الأداة الثانية: المقابلة: تم استخدام المقابلة كأداة لجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بهذه الدراسة، إذ تضمنت المقابلة 3 أسئلة مفتوحة الإجابة، وتم تطبيقها على عينة مكونة من (10) من الأفراد المعنيين بصنع القرار في الشركات الخاصة ومؤسسات التعليم العالي.

مبررات اختيار أداة المقابلة: تم اختيار المقابلة كأداة مساندة للاستبانة بهدف تعميق الفهم النوعي للظاهرة المدروسة، واستكشاف الجوانب التي لا يمكن قياسها رقمياً، مثل تصورات المشاركين ومبرراتهم وخبراتهم العملية، كما تُمكّن المقابلات الباحثون من توضيح العلاقات بين القطاعين الأكاديمي والخاص بصورة أعمق، واكتشاف العوامل الخفية أو غير المصرّح بها في الاستجابات الكمية .وبما أن موضوع الدراسة يتناول قضية معقّدة تتأثر بالسياق الاجتماعي والاقتصادي، فإن المقابلات شبه المنظمة تُعدّ أداة مناسبة للحصول على بيانات غنية تكمّل النتائج الكمية وتفسرها في إطار المنهج المختلط.

التحقق من صلاحية المقابلة:

تم التحقق من صدق المقابلة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين طُلب منهم إبداء رأيهم واقتراح ملاحظاتهم من حيث الصياغة اللغوية، ومناسبة البنود لمحتوى موضوع الدراسة، وقد أبدى السادة المحكمون آراءهم وتم تعديل صياغة لغوية لأسئلة المقابلة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على موضوع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **الحدود البشرية:** ركزت الدراسة على مجموعة متنوعة من الأكاديميين والمهنين والباحثين ومديري الشركات.
- **الحدود المكانية:** تشمل الدراسة بعض شركات القطاع الخاص، مؤسسات التعليم العالي في الجمهورية السورية.
- **الحدود الزمانية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية من 2024 إلى 2025.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمَ الباحثون برنامجَ الحزمةِ الإحصائيةِ للعلومِ الاجتماعيةِ (SPSS 24) لتحليلِ البياناتِ، لإجراءِ الأساليبِ الإحصائيةِ الآتيةِ:

- معامل ارتباط بيرسون للتحقق من الصدق البنيوي للاستبانة.
- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لحساب ثبات الاتساق الداخلي للاستبانة.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبنود والأبعاد والمحاور.
- التكرارات والنسب المئوية للإجابة عن أسئلة المقابلة.

قياس صدق أداة الدراسة وثباتها:

- **"التحقق من صدق الاستبانة":** تم التحقق من صدق الاستبانة وفق الطرائق الآتية:

أ- **صدق المحتوى:** تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين طُلب منهم إبداء رأيهم واقتراح ملاحظاتهم من حيث الصياغة اللغوية، ومناسبة البنود لمحتوى موضوع الدراسة ومدى انتمائها لمحاور الاستبانة، وقد أبدى السادة المحكمون آراءهم وتم حذف بندين وتعديل الأبعاد لتصبح محورين رئيسين وثلاثة أبعاد للمحور الأول، وليصبح عدد البنود الكلي (23) بنداً.

ب- **الصدق البنيوي:** تم التأكد من صدق البناء الخاص بالاستبانة، من خلال دراسة الاتساق الداخلي لها، من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجات كل بند من بنود الاستبانة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه في الاستبانة، وذلك بعد تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (30) مشاركاً وهم خارج عينة البحث الأساسية، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجداول الآتية:

الجدول 1: معاملات ارتباط درجات كل بند من بنود الاستبانة مع درجة المحور الذي تنتمي إليه

المحور1: و اقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي						المحور2: دور الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	
البعد 1: التعاون		البعد 2: النتائج		البعد 3: الابتكار والتطوير			
الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط	الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.857	1	**0.547	1	**0.661	1	**0.908
2	**0.735	2	**0.821	2	**0.883	2	**0.845
3	**0.524	3	**0.637	3	**0.520	3	**0.752
4	**0.663	4	**0.748	4	*0.374	4	**0.667
5	**0.647	5	**0.714	5	**0.498	5	**0.582

المحور1: و اقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي						المحور2: دور الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	
البعد 1: التعاون		البعد 2: النتائج		البعد 3: الابتكاروالتطوير			
6	*0.352	6	**0.849				
		7	**0.654				

يتبين من الجدول (1) أن معاملات ارتباط درجات البنود مع درجة المحور الذي تنتمي إليه في الاستبانة كانت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01 أو 0.05) وقد تراوحت قيمة هذه المعاملات للمحور الأول بين (0.352-0.883)، وللمحور الثاني بين (0.582-0.908) ومنه فإن الاستبانة تتصف بمؤشرات مناسبة لصدقها البنيوي".

- **التحقق من ثبات الاستبانة:** تم التحقق من ثبات الاستبانة من خلال حساب ثبات الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha): إذ حسب ثبات الاتساق الداخلي لكل محور في الاستبانة خلال استخدام معامل ألفا كرونباخ، والجدول الآتي يبين معاملات الاتساق الداخلي باستخدام معامل ألفا كرونباخ":

الجدول 2: قيم معامل ثبات الاتساق الداخلي للاستبانة

المحور		عدد البنود	قيمة معامل ألفا كرونباخ
المحور1: و اقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي	البعد 1: التعاون	6	0.809
	البعد 2: النتائج	7	0.847
	البعد 3: الابتكاروالتطوير	5	0.823
	المحور1: و اقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي	18	0.912
المحور2: دور الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة		5	0.814

"يتبين من الجدول (2) أن قيم معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ قد بلغت قيمتها للمحور الأول (0.912) وللمحور الثاني (0.814) وهي قيمة مرتفعة، وبالتالي فإن الاستبانة تتصف بدرجة ثبات مرتفعة".

ومنه فإن الاستبانة أداة الدراسة تتصف بمؤشرات صدق وثبات مرتفعة، وبالتالي أصبحت جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية نظراً لتوافر مؤشرات مرتفعة لصدقها وثباتها.

4- نتائج الدراسة:

السؤال الأول: ما و اقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

"للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة والترتيب لإجابات أفراد العينة على المحور الأول من الاستبانة (واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي)، ولتحديد درجة الموافقة تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4÷5=0.80) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:"

الجدول 3: طول خلايا مقياس ليكرت ودرجة المو افقة المقابلة لها

درجة المو افقة	القيم
منخفضة جداً	1.80-1
منخفضة	2.60-1.81
متوسطة	3.40-2.61
مرتفعة	4.20-3.41
مرتفعة جداً	5-4.21

الجدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على المحور الأول (واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي)

	البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	البعد 1: التعاون	2.52	.400	منخفضة	2
2	البعد 2: النتائج	2.45	.291	منخفضة جداً	3
3	البعد 3: الابتكار والتطوير	3.69	.400	مرتفعة	1
	المحور 1 (واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي)	2.88	.226	متوسطة	

"يتبين من الجدول (4) أن درجة الموافقة على المحور الأول (واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي) كانت بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.88) أي أن واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كان بدرجة متوسطة."

ومن وجهة نظر الباحثون، فإن هذه النتيجة تعبّر عن واقعٍ يمكن وصفه بالانتقالي، إذ إن الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في سوريا ما تزال في مرحلة التأسيس ولم تبلغ بعد مستوى النضج المؤسسي، ويرى الباحثون أن ضعف الأطر القانونية المنظمة لهذه الشراكات، إلى جانب غياب الحوافز الاستثمارية، يسهم في بقاء مستوى التعاون ضمن الحدود التقليدية، كما يعتقد الباحثون أن تعزيز الابتكار داخل الجامعات، وربط مخرجات التعليم باحتياجات السوق، يمثلان المفتاح الأساسي للانتقال بهذه الشراكات من الطابع الرمزي إلى الدور التنموي الحقيقي القادر على دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة

وجاء البعد 3 (الابتكار والتطوير) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.69)، يليه البعد 1 (التعاون) في المرتبة الثانية وبدرجة موافقة منخفضة وبمتوسط حسابي (2.52)، بينما جاء البعد 2 (النتائج) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة منخفضة وبمتوسط حسابي (2.45).

التفسير:

تُعزى هذه النتيجة التي أظهرت أن واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في سوريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة كان بدرجة متوسطة إلى عدة عوامل منها تأثر البيئة الاقتصادية والاجتماعية في سوريا بظروف الحرب والأزمات الاقتصادية، مما أدى إلى تراجع الاستثمارات في التعليم العالي وضعف قدرة القطاع الخاص على تبني مبادرات طويلة الأمد. ويقتصر التعاون الحالي بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية على مبادرات محدودة وغير منتظمة، مما يُفسر حصول بُعد التعاون على درجة موافقة منخفضة، حيث تفتقر هذه الشراكات إلى آليات تنظيمية واضحة، وثقة متبادلة بين الطرفين، مما يعيق تطوير استراتيجيات شاملة ومستدامة.

ونجد أن تصدر الابتكار والتطوير قد جاء في المرتبة الأولى يعكس التركيز المتزايد على دعم الابتكار كوسيلة للتغلب على التحديات الحالية، حيث توفر بعض الشركات استثمارات محدودة لدعم الأبحاث التطبيقية والريادية، لا سيما في المجالات التقنية والابتكارية التي تُلبّي الاحتياجات الاقتصادية المتغيرة. ومع ذلك، فإن هذا الدعم غالباً ما يكون موجهاً لمجالات محددة، مما يفسر عدم امتداده ليشمل جوانب التعاون الأوسع.

في حين إن انخفاض تقييم النتائج يُعزى إلى التحديات الكبيرة التي تواجه ترجمة الشراكات إلى إنجازات ملموسة، مثل ضعف البنية التحتية للأبحاث، ونقص التمويل، وغياب المتابعة والتقييم المستمر للأداء. كما أن غياب خطط استراتيجية واضحة لقياس الأثر العملي لهذه الشراكات على أهداف التنمية المستدامة يُسهم في انخفاض نتائجها. (Rashed & Shah, 2021; Pantanowitz et al., 2022; Evans et al., 2023).

ويُمكن تفسير النتائج أيضاً بعدم تكامل المناهج الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل، مما يؤدي إلى فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات القطاع الخاص، وبالتالي ضعف النتائج العملية لهذه الشراكات.

ويؤثر الإطار القانوني والتنظيمي المحدود في سوريا سلباً على مرونة تشكيل الشراكات واستمراريتها، مما يُعيق تحقيق تقدم كبير في جوانب التعاون والنتائج. كما أن المؤسسات التعليمية تعاني من تحديات تمويلية وبشرية تؤثر على قدرتها على تبني مبادرات تنموية شاملة بالتعاون مع القطاع الخاص. كما وقد يكون التركيز الحالي منصباً على إيجاد حلول مبتكرة لمشكلات آنية بدلاً من بناء شراكات طويلة الأمد، ما يفسر الاهتمام المرتفع ببُعد الابتكار مقارنةً ببُعدي التعاون والنتائج.

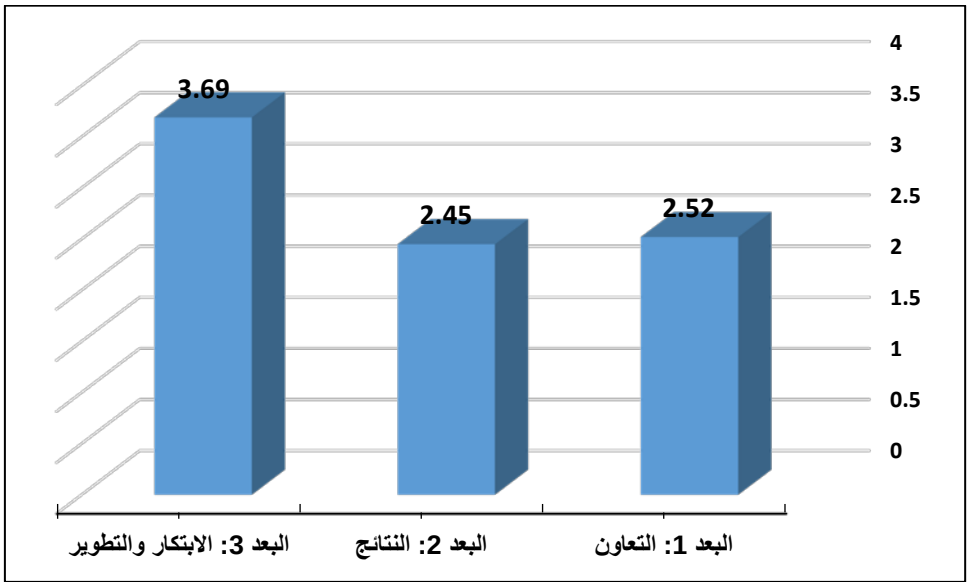

الشكل (1) المتوسطات الحسابية على أبعاد المحور الأول (و اقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي)

وقد عرض الباحثون النتائج الخاصة بكل بعد كل على حدة وفق الآتي:

البعد الأول: التعاون:

الجدول 5: المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية ودرجة المو افقة على بنود البعد الأول (التعاون) من المحور الأول (و اقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي)

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المو افقة	الترتيب
1	يتم تحديد الأهداف المشتركة بوضوح في الشراكات.	2.88	1.085	متوسطة	1
2	يتم تبادل المعرفة والخبرات بشكل منتظم.	2.33	.551	منخفضة	6
3	يتم التواصل بشكل فعال بين المشاركين في الشر اكة.	2.52	.797	منخفضة	2
4	يتم التعامل مع النزاعات بطريقة بناءة.	2.48	.858	منخفضة	4
5	يتم العمل بشكل جماعي لتحقيق الأهداف المشتركة.	2.40	.711	منخفضة	5
6	يتمتع الأطراف بمستوى عالٍ من التعاون.	2.49	.823	منخفضة	3
	البعد 1 (التعاون)	2.52	.400	منخفضة	

" تبين من الجدول (5) أن درجة الموافقة على البعد الأول (التعاون) كانت بدرجة منخفضة وبمتوسط حسابي (2.52) وجاء البند 1 (يتم تحديد الأهداف المشتركة بوضوح في الشراكات) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.88)، وذلك لأن تحديد الأهداف يُعد خطوة أساسية في أي شراكة، حيث يُعطي الأطراف رؤية واضحة للعمل المشترك، حتى لو كانت الخطط التنفيذية تعاني من نقص في التفاصيل أو المتابعة، هذا يعكس محاولات مبدئية لوضع إطار نظري للشراكات دون التوسع الكافي في التنفيذ العملي.

بينما جاء البند 2 (يتم تبادل المعرفة والخبرات بشكل منتظم) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة منخفضة وبمتوسط حسابي (2.33) نتيجة ضعف القنوات المؤسسية للتواصل بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي، وغياب برامج واضحة لتبادل المعرفة والتدريب. كما أن التحديات التقنية والمالية، إلى جانب ضعف الثقة المتبادلة، قد تعيق استمرار التعاون المنتظم، مما يجعل عملية تبادل الخبرات غير كافية أو غير مستدامة لتحقيق الأهداف المرجوة."

البعد الثاني: النتائج:

الجدول 6: المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية ودرجة المو افقة على بنود البعد الثاني (النتائج) من المحور الأول (و اقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي)

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة المو افقة	الترتيب
1	تؤثر الشراكات إيجابيًا على أداء المؤسسات المعنية.	2.39	.665	منخفضة	4
2	تساهم الشراكات في تطوير مهارات الطلاب.	2.39	.827	منخفضة	5

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
3	تحقق الشراكات تحسينات ملحوظة في جودة البحث الأكاديمي.	2.73	.763	متوسطة	1
4	تؤدي الشراكات إلى نتائج ملموسة في الابتكار.	2.47	.758	منخفضة	3
5	يتم تقييم نتائج الشراكات بشكل دوري.	2.34	.555	منخفضة	7
6	تحقق الشراكات فوائد اقتصادية واجتماعية واضحة.	2.35	.592	منخفضة	6
7	تساهم الشراكات في تعزيز الموارد المشتركة بين القطاعين	2.47	.643	منخفضة	2
	البعد 2 (النتائج)	2.45	.291	منخفضة	

"يتبينُ من الجدولِ (6) أنَّ درجةَ الموافقةِ على البعدِ الثاني (النتائج) كانت بدرجة منخفضة وبمتوسط حسابي (2.45) وجاء البند 3 (تحقق الشراكات تحسينات ملحوظة في جودة البحث الأكاديمي) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي (2.73)، لأن بعض الشراكات تُركز على دعم الأبحاث التطبيقية والمشاريع الابتكارية التي تلبي احتياجات السوق، مما يساهم في تحسين جودة الأبحاث بشكل محدود. ومع ذلك، فإن هذا التحسن يظل جزئياً وغير شامل، نظراً لنقص التمويل والبنية التحتية البحثية المتقدمة.

بينما جاء البند 5 (يتم تقييم نتائج الشراكات بشكل دوري) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة منخفضة وبمتوسط حسابي (2.34) بسبب غياب آليات واضحة ومؤسسية لتقييم الأداء وقياس مدى تحقيق الأهداف. يُعزى ذلك إلى ضعف نظم المتابعة والتقييم في المؤسسات الأكاديمية وقلة الاهتمام بتطوير معايير لقياس النتائج، مما يؤدي إلى غياب الرقابة الدورية ويقلل من كفاءة هذه الشراكات على المدى الطويل."(Kaklauskas et al., 2018) "

البعد الثالث: الابتكار والتطوير":

الجدول 7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على البعد الثالث (ولاء 7الموظفين) من المحور الأول

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	تؤدي الشراكات إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات.	3.76	.726	مرتفعة	3
2	تساهم الشراكات في تطوير حلول جديدة للتحديات الحالية.	3.52	.502	مرتفعة	4
3	تشجع الشراكات على الابتكار في المشاريع البحثية.	3.87	.800	مرتفعة	1
4	يتم تبادل الأفكار الجديدة بين الأطراف بشكل فعال.	3.86	.766	مرتفعة	2
5	يتم تبني أحدث التقنيات في المشاريع المشتركة.	3.43	.498	مرتفعة	5
	البعد 3 (الابتكار والتطوير)	3.69	.400	مرتفعة	

"يتبينُ من الجدولِ (7) أنَّ درجةَ الموافقةِ على البعدِ الثالثِ (الابتكار والتطوير) كانت بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.69) وجاء البند 3 (تشجع الشراكات على الابتكار في المشاريع البحثية) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.87)، لأن الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي تركز غالباً على دعم الأفكار الإبداعية والمشاريع البحثية التي تقدم حلولاً للتحديات المحلية. ويُعزى ذلك إلى حاجة القطاع الخاص لتطوير منتجات وخدمات مبتكرة لتعزيز التنافسية في السوق، مما يدفعه إلى تشجيع الأبحاث التطبيقية التي تُحفّز الابتكار."(**Al Harrasi & Al Subhi, 2024**)

بينما جاء البند 5 (يتم تبني أحدث التقنيات في المشاريع المشتركة) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة مرتفعة وبمتوسط حسابي (3.43) بسبب محدودية الموارد المالية والتقنية المتاحة في المؤسسات الأكاديمية، والتي تعيق اعتماد أحدث التقنيات بشكل واسع. بالإضافة إلى ذلك، فإن العقوبات الاقتصادية وصعوبة استيراد التكنولوجيا المتقدمة قد تحد من قدرة المؤسسات على مواكبة التطورات الحديثة، مما يجعل تبني التقنيات المتطورة أقل انتشاراً مقارنةً بتشجيع الابتكار القائم على الموارد المتاحة."**(Kaklauskas et al., 2018)**

السؤال الثاني: ما دور الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة والترتيب لإجابات أفراد العينة على المحور الثاني من الاستبانة (دور الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة)، وكانت النتائج وفق الآتي:

الجدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الموافقة على بنود المحور الثاني (دور الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة)

	البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	يتم تضمين مبادئ الاستدامة في مشاريع الشراكة.	3.97	.540	مرتفعة	4
2	يتم تعزيز الوعي بقضايا التنمية المستدامة من خلال الشراكات.	3.93	.946	مرتفعة	5
3	تؤدي الشراكات إلى تحسين الاستدامة البيئية.	4.03	.893	مرتفعة	3
4	تساهم الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	4.37	.525	مرتفعة جداً	1
5	تساهم الشراكات في بناء مجتمعات قوية ومستدامة.	4.05	.957	مرتفعة	2
	المحور2: (دور الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة)	4.07	.472	مرتفعة	

"يتبينُ من الجدولِ (8) أنَّ درجة الموافقة على المحور الثاني (دور الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة) كانت بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي (4.07) أي أن دور الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كان بدرجة مرتفعة.

ومن وجهة نظر الباحثون، فإن هذه النتيجة تُعدّ مؤشراً إيجابياً يعكس تنامي الوعي لدى الجامعات والشركات بأهمية الدور المشترك في تحقيق التنمية المستدامة. ويرى الباحثون أن هذه النتيجة تؤكد التحول التدريجي في فهم مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لمسؤولياتهما تجاه المجتمع، إذ لم تعد الشراكة مجرد وسيلة لتمويل الأبحاث أو التدريب، بل أصبحت أداة استراتيجية لتحقيق الابتكار الاجتماعي والاقتصادي. كما يعتقد الباحثون أن إدماج مبادئ الاستدامة في سياسات التعليم العالي والتخطيط المؤسسي للقطاع الخاص يمثل خطوة حاسمة نحو بناء اقتصاد معرفي مستدام قادر على تجاوز آثار الحرب ودعم النمو الوطني في سوريا خلال المرحلة المقبلة.

وجاء البند 3 (تساهم الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة جداً وبمتوسط حسابي (4.37)، بينما جاء البند 2 (يتم تعزيز الوعي بقضايا التنمية المستدامة من خلال الشراكات) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة وبمتوسط حسابي (3.93)."

تفسير النتيجة:

"تعكس النتائج التي أظهرت دور الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدرجة مرتفعة إدراكاً متزايداً لأهمية هذه الشراكات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لا سيما في ظل التحديات التي تواجه سوريا. وتأتي هذه النتائج نتيجة الحاجة الملحة لتعزيز التنمية المستدامة في سياق التعافي من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، مما يجعل التعاون بين القطاعات المختلفة ضرورة استراتيجية. ويتم توجيه العديد من الشراكات نحو مشاريع عملية تُسهم في تحسين البنية التحتية، وتطوير حلول مبتكرة تُعالج مشكلات الاستدامة، مثل إدارة الموارد المائية والطاقة المتجددة.

وقد جاء البند الثالث، الذي ينص على أن "تساهم الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة جداً (4.37) لأنه يُجسّد الدور العملي لهذه الشراكات في معالجة قضايا الاستدامة من خلال المشاريع البحثية والتطبيقية. إذ يسعى القطاع الخاص للاستفادة من الأبحاث الأكاديمية المتخصصة لتطوير حلول تكنولوجية مبتكرة تُساعد في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية، مما يُظهر تأثيراً ملموساً على أرض الواقع.

أما البند الثاني، الذي ينص على أن "يتم تعزيز الوعي بقضايا التنمية المستدامة من خلال الشراكات"، فجاء في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة (3.93) نتيجة التركيز الأكبر على تنفيذ المشاريع العملية بدلاً من الأنشطة التوعوية والتعليمية، ويُعزى ذلك إلى محدودية البرامج الإعلامية والتثقيفية التي تستهدف رفع الوعي العام حول الاستدامة، بالإضافة إلى غياب استراتيجيات شاملة لتعزيز ثقافة الاستدامة داخل المجتمع الأكاديمي والمهني **(Dzhikiya et al., 2023))**.

علاوة على ذلك قد تُفضّل الشركات التركيز على الأهداف قصيرة الأجل التي تُحقق مكاسب ملموسة على الاستثمار في التوعية طويلة الأمد، كما أن النقص في الموارد البشرية والتقنية، إلى جانب تحديات البنية التحتية، يُقلّل من الاهتمام بتطوير حملات توعوية واسعة النطاق، ورغم ارتفاع تقييم الدور العام للشراكات، إلا أن هذا القصور في الوعي يُبرز الحاجة إلى تعزيز الجانب الثقافي والتعليمي ضمن هذه الشراكات لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكثر تكاملاً واستدامة **(Ibrahim & Jantan, 2024)**.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة كل من العلي (2022) وحسن (2024) و John Smith (2021) التي أظهرت أن الشراكات تسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة".

السؤال الثالث: ما التحديات الرئيسية التي تواجهكم في الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على السؤال الأول من أسئلة المقابلة، وكانت النتائج وفق الآتي:

الجدول 9: التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة التحديات الرئيسية حول التحديات التي تواجههم في الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي

	التحديات	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
1	نقص التمويل والدعم المالي	10	%100	1
2	عدم تو افق الأهداف بين الطرفين	1	%10	6
3	غياب الثقة المتبادلة	7	%70	3
4	ضعف الأطر القانونية والتنظيمية	8	%80	2
5	نقص البنية التحتية التقنية والبحثية	3	%30	5
6	ضعف آليات التقييم والمتابعة	5	%50	4

" يتبين من الجدول (9) أن أكثر التحديات التي تواجه المعنيين في الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي كانت (نقص التمويل والدعم المالي) بنسبة مئوية (100%) بينما كان أقل التحديات (عدم توافق الأهداف بين الطرفين) بنسبة مئوية (10%).

تم إعداد هذا الجدول بالاعتماد على البيانات المستخلصة من المقابلات شبه المنظمة وتحليلها موضوعيًا، إلى جانب الاستفادة من نتائج الاستبانة ذات الصلة، حيث جرى دمج المعطيات النوعية والكمية ومعالجتها إحصائيًا بالتكرارات والنسب المئوية، بما يتماشى مع منهج الدراسة المختلط.

ومن وجهة نظر الباحثون، فإن تصدّر تحدي نقص التمويل والدعم المالي يعكس طبيعة المرحلة الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها سوريا، حيث تتجه معظم المؤسسات إلى تقليص إنفاقها على الأنشطة البحثية والتنموية لصالح أولويات البقاء والاستقرار المالي. ويرى الباحثون أن هذا الوضع يحدّ من قدرة الجامعات والشركات على بناء شراكات طويلة الأمد تستند إلى الابتكار والإنتاج المعرفي، كما أن غياب الحوافز الضريبية والتمويلية يشكل حاجزاً إضافياً أمام تفعيل التعاون المؤسسي، ويعتقد الباحثون أن الحلّ لا يكمن فقط في زيادة التمويل، بل في إعادة هيكلة منظومة الشراكات لتكون أكثر مرونة واستدامة، من خلال جذب استثمارات القطاع الخاص نحو مشاريع ذات مردود مجتمعي مباشر، وربطها بخطط التنمية المستدامة الوطنية.

تفسير النتيجة:

"مما سبق نجد أن التحدي (نقص التمويل والدعم المالي) قد جاء في المرتبة الأولى بنسبة (100%) نظراً للوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه سوريا نتيجة الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المستمرة، وقد أدى ذلك إلى تراجع الموارد المالية المتاحة للمؤسسات التعليمية، مما حدّ من قدرتها على الاستثمار في المشاريع البحثية والبنية التحتية الضرورية لتطوير شراكات فعالة مع القطاع الخاص. كما أن القطاع الخاص نفسه يعاني من ضعف التمويل والسيولة المالية، مما يجعله أكثر تحفظاً في تخصيص موارد لدعم الشراكات طويلة الأمد. بالإضافة إلى ذلك، **يُعزى** هذا التحدي إلى غياب الحوافز المالية والضريبية التي تُشجّع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم العالي والأبحاث العلمية، مما يزيد من صعوبة بناء شراكات مستدامة. وفي ظل الأولويات الاقتصادية الضاغطة، تُفضّل الشركات التركيز على مشاريع قصيرة الأمد تحقق أرباحاً سريعة بدلاً من الاستثمار في برامج أكاديمية أو بحثية قد تستغرق وقتاً أطول لإظهار نتائج ملموسة**(Mak et al., 2025)**.

أما تحدي (عدم توافق الأهداف بين الطرفين) فجاء في المرتبة الأخيرة بنسبة (10%)، لأن معظم الشراكات في سوريا تركز حالياً على الأهداف المشتركة الواضحة، مثل تلبية احتياجات السوق وتطوير الكفاءات التقنية. يعكس هذا الاتفاق رغبة الطرفين في العمل معاً لمواجهة التحديات التنموية، خاصة في مجالات الابتكار وريادة الأعمال، مع وجود أهداف مشتركة تتمثل في تحسين الإنتاجية ورفع مستوى البحث العلمي."

السؤال الرابع: ما الحلول المناسبة للتغلب على التحديات التي تواجهكم في الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على السؤال الثاني من أسئلة المقابلة، وكانت النتائج وفق الآتي:

الجدول 10: التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة التحديات الرئيسية حول الحلول المناسبة للتغلب على التحديات التي تواجهكم في الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي

	الحلول	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
1	تطوير المناهج الدراسية لتلبية احتياجات سوق العمل	9	%90	2
2	تعزيز التدريب العملي وبرامج التعليم التعاوني	10	%100	1
3	تعزيز الشفافية وبناء الثقة	2	%20	7
4	تطوير الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة للشراكات	4	%40	6
5	إبرام اتفاقيات شراكة استراتيجية طويلة الأمد	6	%60	4
6	إنشاء منصات حواروتواصل مستمر	5	%50	5
7	إطلاق حملات توعية بأهمية الشراكات	1	%10	8
8	تشجيع البحث العلمي التطبيقي والابتكار	8	%80	3

يتبين من الجدول (10) أن أكثر الحلول المناسبة للتغلب على التحديات التي تواجهكم في الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي كانت (تعزيز التدريب العملي وبرامج التعليم التعاوني) بنسبة مئوية (100%) بينما كان أقل الحلول المقترحة (إطلاق حملات توعية بأهمية الشراكات) بنسبة مئوية (10%)".

تم إعداد هذا الجدول استنادًا إلى البيانات المستخلصة من المقابلات شبه المنظمة وتحليلها موضوعيًا، إلى جانب نتائج الاستبانة المتعلقة بالمحور نفسه، حيث تم دمج المعطيات النوعية والكمية ومعالجتها بالتكرارات والنسب المئوية بما ينسجم مع طبيعة المنهج المختلط المعتمد في الدراسة.

ومن وجهة نظر الباحثون، فإن تصدّر "تعزيز التدريب العملي وبرامج التعليم التعاوني" كأهم الحلول المقترحة يعكس وعياً متزايداً لدى أفراد العينة بأهمية المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ويرى الباحثون أن هذا التوجّه يتماشى مع التغيرات العالمية في فلسفة التعليم العالي، التي أصبحت تركّز على اكتساب المهارات التطبيقية لا المعرفة النظرية فقط، كما يعتقد الباحثون أن تبنّي هذا الحلّ في السياق السوري يشكّل خطوة استراتيجية نحو إعادة بناء رأس المال البشري وتعزيز الابتكار في بيئة اقتصادية متقلبة، ومن منظور الباحثون فإن التدريب العملي لا يسهم فقط في تحسين فرص التوظيف، بل يُعدّ أحد أهم آليات تحويل المعرفة الأكاديمية إلى قيمة إنتاجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

تفسير النتيجة:

يعود تفضيل الحلول المتعلقة بـ (تعزيز التدريب العملي وبرامج التعليم التعاوني) بنسبة (100%) إلى عدة أسباب متعلقة بالواقع السوري الحالي منها يعاني سوق العمل في سوريا من تحديات كبيرة تتطلب توافر مهارات عملية وتطبيقية لدى الخريجين، وهو ما يمكن للتدريب العملي أن يقدمه بشكل مباشر. التدريب العملي يمنح الطلاب الفرصة لاكتساب المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص، مما يعزز فرص توظيفهم ويقلل من الفجوة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات العمل. كما أن هذا النوع من التدريب يساهم في تطوير العلاقة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص بشكل ملموس، مما يعزز الثقة ويسهل إقامة شراكات مستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يعد التعليم التعاوني وسيلة فعّالة لضمان أن الطلاب يطورون مهاراتهم في بيئات العمل الحقيقية، مما يجعلهم أكثر قدرة على التكيف مع التحديات العملية. في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة في سوريا، يعتبر تدريب الطلاب في الشركات من أكثر الحلول فعالية، حيث يساهم في خلق فرص عمل للطلاب وتعزيز الكفاءات البشرية اللازمة للنهوض بالاقتصاد.

أما بالنسبة لـ (إطلاق حملات توعية بأهمية الشراكات) بنسبة (10%)، فيعود قلة اهتمام المديرين والمعنيين بهذا الحل إلى أن هناك معرفة مسبقة بأهمية الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي. وبالتالي، لا يعد توعية الأطراف المختلفة أمراً ذا أولوية مقارنة بالحلول العملية التي تحقق نتائج مباشرة. في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، تركز الجامعات والشركات أكثر على حلول عملية مثل التدريب العملي التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج ملموسة وسريعة، بينما حملات التوعية تعتبر أقل تأثيرًا في الوقت الحالي".

السؤال الخامس: كيف يمكن تعزيز التعاون بين الطرفين (القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي) لتحقيق نتائج أفضل في البحث والتطوير؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على السؤال الثالث من أسئلة المقابلة، وكانت النتائج وفق الآتي:

الجدول 11: التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة التحديات الرئيسية حول سبل تعزيز التعاون بين الطرفين (القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي) لتحقيق نتائج أفضل في البحث والتطوير

	السبل	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
1	تأسيس مراكز بحثية مشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص	7	%70	1
2	دعم برامج التدريب والتطوير المهني للطلاب والباحثين	4	%40	3
3	توفير حوافز للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير الأكاديمي	3	%30	4
4	تشجيع مشاريع البحث العلمي الموجهة لتلبية احتياجات السوق المحلي	6	%60	2
5	إطلاق حاضنات أعمال ومسرعات ابتكار مشتركة	2	%20	5

"يتبينُ من خلالِ الجدولِ (11) أنَّ أكثر السبل لتعزيز التعاون بين الطرفين (القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي) لتحقيق نتائج أفضل في البحث والتطوير كانت (تأسيس مراكز بحثية مشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص) بنسبة مئوية (70%) بينما كان أقلها (إطلاق حاضنات أعمال ومسرعات ابتكار مشتركة) بنسبة مئوية (20%)".

استند إعداد هذا الجدول إلى نتائج المقابلات شبه المنظمة وتحليلها موضوعيًا بالتكامل مع بيانات الاستبانة، إذ جرى توحيد المعطيات النوعية والكمية ضمن تحليل واحد يعكس منهج الدراسة المختلط، من خلال تحويل الإجابات إلى تكرارات ونسب مئوية لقياس اتجاهات المشاركين.

ومن وجهة نظر الباحثون، فإن تركيز المشاركين على إنشاء مراكز بحثية مشتركة يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية البنية المؤسسية الداعمة للبحث والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة. ويرى الباحثون أن هذه الخطوة تمثل انتقالاً من التعاون النظري إلى الشراكة التطبيقية القائمة على إنتاج المعرفة وتوظيفها لخدمة المجتمع، كما يؤكد أن نجاح هذه المراكز يتطلب بيئة تشريعية مرنة، ودعماً حكومياً وتشغيلياً مستمراً من الطرفين. ويعتقد الباحثون أن تعزيز هذا النوع من التعاون سيمكّن الجامعات من أداء دورها التنموي، ويتيح للقطاع الخاص فرصًا أكبر للاستفادة من القدرات الأكاديمية في تطوير حلول ابتكارية تدعم الاقتصاد الوطني وتواكب التوجهات العالمية في البحث العلمي.

تفسير النتيجة:

تعتبر (تأسيس مراكز بحثية مشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص) الخيار الأكثر أهمية (بـ70%) نظراً لعدة عوامل تتعلق بالوضع الحالي في سوريا ومنها أنه تعتبر المراكز البحثية المشتركة وسيلة فعالة لتحفيز التعاون المستدام بين الجامعات والشركات الخاصة من خلال إنشاء بيئة علمية وتطبيقية مشتركة. هذه المراكز تساهم في تسخير الموارد الأكاديمية والمعرفية الموجودة في الجامعات لصالح القطاع الخاص، ما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية والتطوير التكنولوجي الذي ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني. كما أن مثل هذه المراكز توفر منصة لتطوير حلول عملية للمشاكل التي تواجه القطاع الخاص، مما يسهم في تحسين القدرة التنافسية للشركات السورية. بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه المراكز فرصًا للباحثين والطلاب للعمل على مشاريع حقيقية تهم السوق المحلي، ما يجعل الأبحاث أكثر تطبيقاً وواقعية. ومن خلال التمويل المشترك بين القطاعين، يمكن لهذه المراكز أن تساهم في تطوير تقنيات ومنتجات جديدة تلبي احتياجات السوق المحلي والعالمي.

أما بالنسبة لـ (إطلاق حاضنات أعمال ومسرعات ابتكار مشتركة) بنسبة (20%)، فقد تم تصنيفها فقد جاءت في المرتبة الأخيرة لأن تأسيس هذه الحاضنات يحتاج إلى بيئة أعمال أكثر استقرارًا وتوفير التمويل الكافي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. في سوريا، قد تكون هناك تحديات في توفير هذه البيئة بسبب الظروف الاقتصادية الحالية والقيود المالية، مما يقلل من القدرة على إطلاق هذه المبادرات بكفاءة. كما أن حاضنات الأعمال تتطلب استثمارًا أكبر في البنية التحتية والدعم الإداري، وهو ما قد يكون محدودًا في الوقت الراهن مقارنة بالمراكز البحثية التي تركز على الحلول العلمية المباشرة".

النتائج:

- " جاء واقع الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بدرجة متوسطة. وجاء البعد (الابتكار والتطوير) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة يليه البعد (التعاون) في المرتبة الثانية وبدرجة موافقة منخفضة بينما جاء البعد (النتائج) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة منخفضة.
- إن دور الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة كان بدرجة مرتفعة. وجاء البند (تساهم الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة(Rasmussen et al., 2022) في المرتبة الأولى وبدرجة موافقة مرتفعة جداً، بينما جاء البند (يتم تعزيز الوعي بقضايا التنمية المستدامة من خلال الشراكات) في المرتبة الأخيرة وبدرجة موافقة متوسطة.

- إن أكثر التحديات التي تواجه المعنيين في الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي كانت (نقص التمويل والدعم المالي) بنسبة مئوية (100%) ينما كان أقل التحديات (عدم توافق الأهداف بين الطرفين) بنسبة مئوية (10%).
- أكثر الحلول المناسبة للتغلب على التحديات التي تواجهكم في الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي كانت (تعزيز التدريب العملي وبرامج التعليم التعاوني) بنسبة مئوية (100%) ينما كان أقل الحلول المقترحة (إطلاق حملات توعية بأهمية الشراكات) بنسبة مئوية (10%).
- أكثر السبل لتعزيز التعاون بين الطرفين (القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي) لتحقيق نتائج أفضل في البحث والتطوير كانت (تأسيس مراكز بحثية مشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص) بنسبة مئوية (70%) ينما كان أقلها (إطلاق حاضنات أعمال ومسرعات ابتكار مشتركة) بنسبة مئوية (20%)".

مقترحات وتوصيات:

1. يُوصَى بتعزيز الابتكار كعنصر رئيسي في الشراكات لتحقيق التنمية المستدامة في سوريا خلال المرحلة المقبلة
2. يُوصَى بإنشاء مراكز بحثية مشتركة بين الجامعات والشركات الخاصة، تركز على تطوير حلول للتحديات التي تواجه السوق السوري، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة..
3. يجبُ تأسيس صندوق تمويل مشترك بين الجامعات والقطاع الخاص لدعم البحث العلمي والابتكار في المجالات التي تهم كلا الطرفين، وذلك لتجاوز تحديات التمويل.
4. يُفضَّلُ تعزيزُ التعاون بين الجامعات والشركات لتطوير مناهج تعليمية تواكب احتياجات السوق، مما يضمن تخرج طلاب يمتلكون المهارات المطلوبة في القطاع الخاص.
5. يُنصَحُ بوضع آليات واضحة لتنظيم الشراكات بين القطاع الخاص والتعليم العالي، وتحديد الأهداف المشتركة بوضوح لتفادي أي تعارض بين الأطراف وتحقيق نتائج ملموسة.
6. ينبغي دمج قضايا التنمية المستدامة في المناهج الدراسية لمختلف التخصصات الجامعية، وتطوير أبحاث مشتركة بين الجامعات والقطاع الخاص لتحقيق هذه الأهداف
7. يجب تشجيع الشركات على التعاون مع الجامعات في مشاريع الابتكار التكنولوجي وتطوير حلول ذكية تسهم في تطوير الصناعات الوطنية وتحقق التنمية المستدامة."

7. قائمة المصادروالمراجع:

- أبو زيد، م. (2021). الشراكات بين القطاع الخاص والعام في التعليم العالي: التحديات والفرص. القاهرة: دار الفكر.
- الأسود، ر. (2022). الشراكات بين القطاع الخاص والجامعات: دراسة حالة. (رسالة ماجستير). جامعة القاهرة.
- الجندي، ر. (2022). "الشراكات الاستراتيجية في التعليم العالي". مجلة الابتكار في التعليم، 6(2)، 55-70..
- حسن، ل. (2024). "الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي: تأثيرها على التنمية المستدامة". مجلة الشراكات والتنمية، 7(3)، 15-35.
- الحسيني، ف. (2023). الشراكات الاستراتيجية في التعليم العالي: التحديات والفرص. (رسالة ماجستير). جامعة عمان العربية.
- الحميدي، ف. (2020). التعليم العالي والتنمية المستدامة: استراتيجيات الشراكة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.
- الزهراء، ف. (2021). "الشراكات بين القطاعين العام والخاص في التعليم". مجلة الإدارة التعليمية، 8(4)، 100-115.
- السعيد، ع. (2023). "الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي". مجلة التعليم العالي. 15(2)، 45-60.
- العبيدي، س. (2023). "أثر الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي على التنمية المستدامة". (رسالة ماجستير). جامعة الملك سعود.
- العلي، أ. (2022). "تقييم الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة". مجلة التنمية المستدامة، 5(1)، 45-60).
- العلي، س. (2022). أهمية الشراكات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة". مجلة التنمية المستدامة، 10(1)، 30-50.
- علي، م. (2020). أسس منهجية البحث. (الطبعة الأولى). النهضة.
- القاضي، أ. (2023). دور القطاع الخاص في التعليم العالي. مجلة العلوم الاجتماعية، 12(3)، 75-90.
- مجمع اللغة العربية. (2024). لمعجم التاريخي للغة العربية. الشارقة: مجمع اللغة العربية.

- محمد، س. (2023). "دور القطاع الخاص في تعزيز الابتكار من خلال الشراكات مع مؤسسات التعليم العالي". مجلة الابتكار والتنمية، 6(2)، 30-50.
- المهدي، ل. (2021). تقييم الشراكات بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي. (رسالة ماجستير). جامعة اليرموك.
- النجار، ي. (2022). دور القطاع الخاص في تطوير التعليم العالي. مجلة الدراسات المالية. (رسالة ماجستير). جامعة دمشق.

المراجع الأجنبية:

- Brown, M. (2023). Impact of Public-Private Partnerships on Educational Innovation. **Journal of Education and Innovation**, 8(3), 100-115.
- Davis, R. & Thompson, L. (2020). The Future of Education: Trends and Innovations. **Educational Research Review**, 15(4), 200-215.
- Garcia, M. (2019). Collaborative Learning in Higher Education: A Global Perspective. **Journal of Higher Education Policy and Management**, 41(2), 123-135.
- Johnson, E. (2022). Innovative Collaborations Between Higher Education Institutions and Industry. **International Journal of Innovation Studies**, 5(1), 45-60).
- Smith, J. (2021). The Role of Private Sector Partnerships in Sustainable Development Goals. **Journal of Sustainable Development**, 10(2), 112-125.
- Taylor, S. (2022). **Higher Education and Industry Collaboration: Challenges and Opportunities**. London: Palgrave Macmillan.
- Williams, A. (2021**). Public-Private Partnerships in Education**: **Global Perspectives**. New York: Springer.
- Pantanowitz, L., & et al. (2022). **Promoting academic-industry partnership in the era of translational research. PMC**. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC9163695/ PMC
- Evans, N., & et al. (2023)**. University-industry collaboration as a driver of digital transformation ultimately depends on the engagement and relationship between individual academics. PMC**. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/articles/PMC10587529
- Al Harrasi, N., & Al Subhi, N. (2024). **Determinants of effective university–industry collaboration: An empirical study of Oman's higher education institutions.** Cogent Education, 11(1), 2387951. https://doi.org/10.1080/2331186X.2024.2387951
- Kaklauskas, A., Zavadskas, E. K., Kanapeckienė, L., Turskis, Z., & Urbanavičienė, R. (2018). **An Evaluation System for University–Industry Partnership Sustainability (UIPS)**. Sustainability, 10(1), 119.
- Mak et al. (2025). **University-Industry Partnership for Sustainable Development**: A Strategic Approach to Educational Management Practices in STEM Disciplines
- Ibrahim, F. B., & Jantan, A. H. B. (2024). **Challenges, Barriers, and Solutions in Public-Private Partnerships (PPP): A comprehensive review.** International Journal of Professional Business Review, 9(10), e04830
- Dzhikiya, M. K., Karp, M. V., Bart, T. V., & Kukushkin, S. N. (2023). **Public–private partnership as a mechanism of education management in the structure of the social and investment model of economic growth.** Frontiers in Education, 8, 1132644.
- Rasmussen, B., Sheehan, P., Symons, J., Maharaj, N., Welsh, A., & Kumnick, M. (2022). **Syria education and development investment case: economic, social and psychological costs and risks.** Victoria Institute of Strategic Economic Studies, Victoria University